

التكامل بين حوكمة الشركات وجودة التدقيق ودوره في الحد من الفساد المالي والإداري

- دراسة ميدانية على عينة من محافظي الحسابات لولايتي سيدي بلعباس ووهران -

Integration between corporate governance and quality auditing and its role in reducing financial and administrative corruption - A field study on a group of auditors for the provinces of Sidi Bel Abbes and Oran -

خيشري الخادم^{1*}، لزررق محمد²

¹ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس (الجزائر) (khitriifatiha@gmail.com)

² كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس (الجزائر) (m.lazreg222@yahoo.fr)

تاريخ الاستلام: 2020/04/16؛ تاريخ القبول: 2020/09/30؛ تاريخ النشر: 2021/07/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور التكامل بين حوكمة الشركات وجودة التدقيق في محاربة الفساد المالي والإداري في الجزائر، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بعرض وتحليل كل من الإطار النظري لحوكمة الشركات وجودة التدقيق، كما قمنا بإعداد استبيان تم توجيهه إلى عينة من محافظي الحسابات لولايتي سيدي بلعباس ووهران لمعرفة آرائهم حول دور التكامل بين حوكمة الشركات وجودة التدقيق في الحد من الفساد المالي والإداري في البيئة الجزائرية. حيث توصلت الدراسة إلى أنه يوجد علاقة ارتباط وثيقة وأثر إيجابي بين إرساء مبادئ الحوكمة والجودة في التدقيق في المؤسسة في محاربة الفساد المالي والإداري.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات؛ جودة التدقيق؛ فساد مالي وإداري.

تصنيف JEL : M42 .

Abstract: This study aims to demonstrate the role of complementarities between corporate governance and quality auditing in fighting financial and administrative corruption in Algeria, to achieve this goal, we presented and analyzed both the theoretical for corporate governance and audit quality, we have also prepared a questionnaire that was directed to a group of auditors for the provinces of Sidi Bel Abbes and Oran to find out their views on the role of complementarity between corporate governance and audit quality in reducing financial and administrative corruption in the Algerian environment.

the study concluded that there is a close correlation and a positive impact between establishing principles of governance and quality in the audit of the institution in fighting financial and administrative corruption.

Keywords: Corporate governance; Quality auditing; Financial and administrative corruption.

Jel Classification Codes: M42.

* المؤلف المرسل.

- تمهيد:

يعد الفساد المالي والإداري من أخطر المشكلات التي تعاني منها الشركات في الوقت الحالي، حيث تعتبر ظاهرة الفساد موجودة منذ عشرات السنين ولكن أصبحت متفشية وتجذب انتباه الباحثين والحللين منذ العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم، وهذا لأهمية مخاطر الغش والاحتيال الذي تتعرض لها الشركات ودورها البارز في إهمار كبريات الشركات وضياع أموال المساهمين، ومازلنا نبحث في دور التدقيق في ضبط الأداء الإداري والمالي من جهة، وتطبيق قواعد حوكمة الشركات من جهة أخرى فلا بد لنا أن نعرض على دور التكامل بين جودة التدقيق وحوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي والإداري والتقليل من حالاته حيث أن وجود التدقيق و الرقابة دائما يمنع الأعمال غير المشروعة وذلك لإمكانية اكتشافه ومحاسبته.

كما أن الحوكمة تلعب دوراً هاماً في تحقيق ذلك، إضافة لما تؤديه جودة التدقيق من إضفاء مزيداً من المصداقية على التقارير المالية، ومن ثم زيادة ثقة المستخدمين في التقارير المالية، وبالتالي إظهارها بصورة عادلة.

- إشكالية الدراسة: انطلاقاً مما سبق فإن الدراسة الحالية توضح مضامين هذه الإشكالية وعليه يمكن صياغتها كما يلي:

هل للتكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق تأثير إيجابي في الحد من الفساد المالي والإداري من وجهة نظر محافظي الحسابات؟

- فرضيات الدراسة: لتحقيق الهدف من الدراسة قمنا بصياغة الفرضية الرئيسية والتي نعتبرها أكثر الإجابات احتمالاً:

توجد علاقة إرتباط مشتركة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وجودة التدقيق وأساليب محاربة الفساد المالي والإداري.

- أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات وسبل تطبيقها وتفعيلها في السنوات الأخيرة من قبل الباحثين والشركات والمهتمين، ومن أهمية جودة التدقيق باعتبار التدقيق آلية لتفعيل تطبيق حوكمة الشركات والمساهمة في خلق بيئة أعمال تتسم بالمصداقية والشفافية عن طريق زيادة فعالية الرقابة والتدقيق، مما يسمح بضمان صدق ونزاهة المعلومة المالية المعروضة والحد من الفساد الذي يدعم استخدام المعلومة المالية بطريقة سلبية تمس بمصالح الأطراف الدائمة وذوي الحقوق في الشركة.

- الدراسات السابقة:

1. حكيمة بوسلمة، نجوى عبد الصمد (2018)، "تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري: قراءة تحليلية"، مقال بمجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري، من خلال استقراء نماذج لإسهامات الدول المتقدمة والناشئة، وقد تم التوصل إلى أن موضوع الحوكمة قد لاقى اهتمام كبير في الدول المتقدمة، إلا أن درجة الاهتمام اختلفت من دولة إلى أخرى، وتوصلت الدراسة إلى أن تجربة الدول العربية ما زالت بحاجة إلى المزيد من الاهتمام والتطوير، لأن أغلبية اللوائح المنظمة للحوكمة فيها لا تحتوي على شروط إلزامية تفرض على الشركات تطبيقها لزيادة الحد من الفساد المالي والإداري.

2. ميلود تومي، محمد لمن علون (2016)، "التدقيق الداخلي كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسة الاقتصادية"، مقال بمجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، الوادي، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن أهمية استخدام التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، من خلال ذلك تم معرفة أثر وظيفة التدقيق الداخلي في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية والمساهمة في تقييم وإدارة المخاطر، لتتوصل الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي يقوم بمخدمات مهنية لتساعد إدارة المؤسسة على تحقيق مزيد من الفعالية في أداء مهامها، و لمواجهة مختلف أوجه الفساد المالي والإداري الذي قد ينشأ من الانحرافات السلبية الناتجة من طرف موظفي المؤسسة في شتى المستويات الإدارية عند أداء مهامها.

3. رشام كهينة (2016)، "جودة التدقيق كأسلوب للحد من الغش والفساد المالي"، مقال بمجلة المعارف، قسم العلوم الاقتصادية، العدد 20.

تناولت هذه الدراسة التعرف على مدى مساهمة جودة التدقيق في محاربة أساليب الغش والفساد المالي حيث ركزت الباحثة على معرفة الدور الذي تلعبه جودة التدقيق في التصدي لكل أنواع الغش والفساد المالي كما ركز على معرفة أسباب هذا الغش، كما تعمل على تحديد المخاطر التي تواجه المؤسسات ومتابعة كيفية علاجها، وتحديد الآليات الضرورية للحد من الغش والفساد المالي.

1.1- تعريف حوكمة الشركات: عرفت حوكمة الشركات بأنها: "ممارسة الإدارة الرشيدة من خلال مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحكم العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم والأطراف الأخرى أصحاب المصالح وذلك بهدف المحافظة على حقوق المساهمين وتعظيم ثرواتهم بشكل عادل مع دعم المستويات المختلفة لمجلس الإدارة"¹.

كما عرفت لجنة كادبوري سنة 1992 بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات وممارسة الرقابة عليها"².

عرفت مؤسسة التمويل الدولية IFC حوكمة الشركات بأنها: " النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"³. عرفتها منظمة التعاون الإقتصادية OECD على أنها: "مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف ذات العلاقة بها"⁴.

ويتضح من خلال التعاريف والمفاهيم السابقة أن الحوكمة هي الأسلوب الذي تمارس به سلطات الإدارة بطريقة جيدة، والذي يفرض تنسيق المصالح بين المساهمين ومجالس الإدارة والموظفين بالإضافة إلى أصحاب المصالح الأخرى، وذلك للوصول إلى الأهداف المسطرة والقيام بالرقابة على أداء العمل في الشركة على أحسن وجه.

I.2- أهمية الحوكمة: تكمن أهمية الحوكمة في تحقيق النقاط التالية:

- ◀ الحياد والاستقلال لكافة العاملين في الشركات في مختلف المستويات التنظيمية، مع تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن؛
- ◀ الاعتماد على الضوابط الوقائية التي تمنع حدوث الأخطاء؛
- ◀ تعظيم ثروة الملاك وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية؛
- ◀ تحقيق التقدم الإقتصادي المنشود والنهوض لتحقيق التنمية الإقتصادية وتجنب الوقوع في مغبة الأزمات المالية، وذلك من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء، مما يعمل على تدعيم الأسس الإقتصادية في الأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد المالي والإداري وسوء الإدارة، مما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في هذه الأسواق، والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها⁵؛
- و يرى الباحثان بأن الالتزام بقواعد الحوكمة يشكل أحد أهم ركائز منع الغش والتلاعب بالتقارير المالية مما ينعكس على ضبط الممارسات المحاسبية غير المرغوب فيها.

I.3- أهداف الحوكمة: تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط صارمة لتحقيق ذلك؛

- ✓ توفير ضوابط وقواعد وهيكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة⁶؛
- وفي ضوء حيرة الباحث الأكاديمية فإنه يضيف الأهداف التالية:
- إظهار الشفافية وتعزيز القابلية للمحاسبة؛
- تحسين الأداء الشمولي للمؤسسة؛
- العمل على مساءلة ومحاسبة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في الشركة بكل صوره، وكذلك العمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء بالتشريعات أو القوانين والامتيازات الممنوحة للمستثمرين⁷.

I.4- مبادئ حوكمة الشركات: تعد المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية عام 1999 الأكثر قبولا واهتماما والأسبق صدورا والمعاد صياغتها سنة 2004 وهي:

- أ. مبدأ حماية حقوق المساهمين: يتحقق هذا المبدأ من خلال حضور المساهمين في الجمعية العامة والتصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحصول على حقوقهم في الأرباح وكذا ممارسة الرقابة على أداء الوحدات الإقتصادية؛
- ب. مبدأ المساواة بين المساهمين: يتحقق هذا المبدأ من خلال المساواة في توفير المعلومات لمختلف الفئات، والمساواة في المعاملة للفئات المتكافئة، الإفصاح عن المصالح الخاصة بمجلس الإدارة والمديرين؛
- ج. مبدأ دور أصحاب المصالح: يتحقق هذا المبدأ من خلال التعاون بين أصحاب المصالح وإدارة الوحدات الإقتصادية، مع ضمان حصولهم على المعلومات الملائمة والكافية والموثوق فيها؛
- د. مبدأ الإفصاح والشفافية: يتحقق هذا المبدأ من خلال الدقة وشمولية الإفصاح، التوقيت الملائم مع مراجعة المعلومات الموضح عنها؛
- هـ. مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة: يتحقق هذا المبدأ من خلال ضمان مسؤولية المجلس اتجاه الشركة والمساهمين وتوفير المعلومات الكافية والموثوقة، واتخاذ القرارات ومتابعة المهام والوظائف الأساسية للشركة؛

I.5- الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة: يعتمد التطبيق السليم لقواعد حوكمة المؤسسات على مجموعة من الأطراف التي تؤثر فيها وتتأثر بها، وهناك أربعة أطراف تتأثر بحوكمة المؤسسات:

- أ. المساهمون: وهم من يقومون بتقديم رأس المال للمؤسسة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة عن استثمارهم وأيضا تعظيم قيمة المؤسسة على المدى الطويل كما يحق لهم اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.
- ب. مجلس الإدارة: وهم من يمثلون المساهمين والأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح حيث يقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم.

ج. الإدارة: هي المسئولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر الإدارة هي المسئولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

د. أصحاب المصالح: وهم الأطراف الذين لهم مصالح داخل الشركة كالدائنين، الموردين، وغيرهم، ويكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد.⁸

6.I- تعريف جودة التدقيق: إن الأساس في عملية التدقيق هو تمكين المدقق الخارجي من تكوين رأي وإبدائه عما إذا كانت القوائم المالية تعرض بصورة صادقة وعادلة من أجل تمكين مستخدمي هذه التقارير من اتخاذ القرارات الصحيحة.

عرفت De Angelo في سنة 1981 جودة التدقيق على أنها الاحتمال المرتبط بأن المدقق سيقوم باكتشاف الأخطاء الجوهرية أو المخالفات في النظام المحاسبي للشركة والإعلان والتقرير عن هذه المخالفات أو الأخطاء.⁹

كما يجب أن يكون تقرير المدقق ذا جودة عالية إذا كانت نتيجة مسار التدقيق من الناحية التقنية ذات استقلالية وكفاءة، لذا نستخرج من هذا التعريف أن المدقق يجب عليه أن يجمع بين صفتين من أجل أن يكون عمله ذا جودة عالية: الكفاءة: التي تحدد قدرته على اكتشاف الأخطاء المحتملة والموجودة في القوائم المالية، الاستقلالية: التي تشترط قدرته على إظهار هذه الأخطاء المكتشفة.¹⁰

حيث أن العديد من الباحثين اعتمدوا على هذه المقاربة المزوجة من أجل تعريف جودة التدقيق وذلك من خلال التمييز بين الكفاءة التقنية (جودة الاكتشاف) واستقلالية المدقق (جودة الإظهار)، لكن هذا التمييز لم يكن له نتيجة على قيمة رأيه.

من خلال تعريف de Angelo نرى أنه يركز على مدى قدرة المدقق الخارجي على اكتشاف الأخطاء والتقرير عنها، فهذا التعريف يتماشى والأهداف التقليدية للتدقيق الخارجي، كما أن هناك من ركز على مخرجات العمل المحاسبي، وربط جودة التدقيق الخارجي بخلو القوائم المالية من الأخطاء، فهو يركز على نتائج عملية التدقيق الخارجي كون موثوقية ومصداقية القوائم المالية التي تمت مراجعتها تعكس جودة عملية التدقيق الخارجي.¹¹

من هذا يمكن القول أن تعارض المصالح في مهنة التدقيق صعب الوصول إليه وأن المدقق إذا كان يملك كفاءة تضمن مستوى عالي من التكوين الأكاديمي والمهني ويتثبت جودة التدقيق فإن خاصية الاستقلالية لا يتم الحصول عليها مسبقاً ضعيفة أو غير مستقرة.

أما حسب نشرة معايير التدقيق رقم 04 التي أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين عام 1974، فإن جودة التدقيق تتحقق من خلال الالتزام بمعايير التدقيق، ومن خلال تطبيق مجموعة من الاعتبارات المتعلقة بالرقابة على الجودة في شركات التدقيق في هذا الصدد أشار الإتحاد الدولي للمحاسبين إلى مفهوم الجودة وضرورة تطبيق مكاتب التدقيق لمجموعة من السياسات والإجراءات التي تضمن الرقابة على جودة التدقيق فيها، وهذا من خلال المعيارين الدوليين لرقابة الجودة وهما:

- معيار رقابة الجودة الأول "رقابة الجودة للشركات التي تؤدي عمليات التدقيق والمراجعة للبيانات المالية، وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة"؛

- معيار التدقيق الدولي 200 "الأهداف العامة للمدقق المستقل وإجراء عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية"؛

7.I- أهمية جودة التدقيق: تنبع أهمية جودة المراجعة من خلال المجالات التالية:

- تأكيد الالتزام بالمعايير المهنية؛

- المساهمة في تضييق فجوة التوقعات في المراجع؛

- تعزيز إمكانية اكتشاف المخالفات والأخطاء الموجودة في القوائم المالية؛

- تخفيض صراعات الوكالة وذلك من خلال عدم تماثل المعلومات وسيطرة الإدارة على المعلومة المالية للمؤسسة الناتج عن تعارض في المصالح القائم بين الإدارة و الأطراف ذات المصلحة، أي أن هناك علاقة طردية بين نظرية الوكالة و جودة التدقيق¹²؛

- المساهمة في تدعيم مفهوم حوكمة الشركات أداة تنافسية جيدة؛

- زيادة الثقة في تقرير المراجعة ومصداقية القوائم المالية، إن تحسين جودة التدقيق تدعم الثقة في مصداقية القوائم المالية، وبالتالي زيادة ثقة المستخدمين للقوائم عند اتخاذ القرارات؛

8.I- أهداف تحقيق جودة التدقيق: يمكن إجمال هذه الأهداف في:

● تأكيد الالتزام بالمعايير المهنية؛

● تخفيض تكاليف الوكالة والتبرير؛

● تعزيز إمكانية اكتشاف المخالفات والأخطاء الموجودة في القوائم المالية؛

● المساهمة في تضييق فجوة التوقعات؛

• تحسين الأداء ورفع القدرة التنافسية؛

• زيادة الثقة في تقرير المدقق ومصداقية القوائم المالية؛

• المساهمة في تدعيم مفهوم حوكمة الشركات؛

9.I - محددات جودة التدقيق: رغم الاهتمام المتزايد بجودة التدقيق من قبل الباحثين ومع ذلك لم يقوم بتحديد مفهوم واضح، فقد ذهب

العديد من الباحثين إلى أن تحديد جودة التدقيق تكون من خلال الالتزام بمعايير التدقيق، وتطبيق الرقابة على الجودة داخل المؤسسة¹³.

أهم محددات جودة التدقيق نذكرها فيما يلي:

- حجم المؤسسة المدققة؛

- مسؤولية مراقب الحسابات؛

- سمعة وشهرة المدقق؛

- طول فترة إرتباط المدقق مع العميل فمستوى التعلم يعطي ميزة إيجابية في اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وبالتالي زيادة الجودة؛

- التحفظ؛

- صدق تقارير التدقيق كونها تخفض من تعارض المصالح بين الإدارة و الملاك؛

10.I - تعريف الفساد المالي: تعتبر ظاهرة الفساد المالي ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعاد واسعة وتداخل فيها

عدة عوامل، فهي تعترض عملية التطور والبناء في المجتمعات والبلدان على المستويين العام والخاص، لأنها تهدف إلى تغليب المصلحة الفردية على المصالح العامة بطرق غير مشروعة¹⁴.

وقد عرف الفساد المالي بأنه: " تلك الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والأنظمة ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم، كالاختلاسات، التهرب الضريبي... "15.

كما عرف أنه: " عبارة عن مجموعة من المخالفات السلبيه التي يرتكبها الفرد الموظف عند إنجاز المعاملات المالية، سواء ما يرتبط منها لمصلحة العامة أو بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المؤسسة "16.

11.I - تعريف الفساد الإداري: يمكن تعريف الفساد الإداري على أنه: "إستغلال الوظيفة العامة والمصادر العامة لتحقيق منافع شخصية أو

جماعية بشكل مناف للشرع والأنظمة الرسمية، سواء أكان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف ذاته أو نتيجة الضغوط التي يمارسها عليه الأفراد من خارج الجهاز الحكومي وسواء أكان هذا السلوك تم بشكل فردي أو بشكل جماعي "17.

12.I - أسباب الفساد المالي والإداري: هناك عدة أسباب للفساد المالي والإداري يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- أسباب شخصية: وهي أسباب مرتبطة بشخصية الفرد وميولاته، ومستواه الثقافي والتعليمي ونظراته للمشروعية؛

- أسباب سياسية: ويقصد بها غياب الحريات والنظام الديمقراطي ضمن مؤسسات المجتمع المدني وضعف الإعلام والرقابة؛

- أسباب اجتماعية: تتمثل في الحروب وأثارها ونتائجها في المجتمع والتدخلات الخارجية، والمحسوبية والقلق الناجم عن عدم الاستقرار من الأوضاع والتخوف من الجهول، جمع المال بأي وسيلة لمواجهة المستقبل الجهول والغموض؛

- أسباب اقتصادية: تتجسد في المستوى المتدني لدخل الفرد في الدول النامية وضعف الحوافز والمكافآت الوظيفية، الأمر الذي يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي لغالبية الموظفين، وهذا بالطبع يؤدي بهم إلى التفكير في وسائل جديدة لكسب المال والتي أسهلها استغلال الوظيفة والمنصب¹⁸؛

- أسباب إدارية وتنظيمية: وتتضمن أهم الأسباب التي تساعد على الفساد المالي والإداري والمتمثلة فيما يلي:

■ عدم وجود ثقافة تنظيمية قوية ومتناسكة وإيجابية تؤدي إلى التزام عالي والتحلي بأخلاقيات إدارية سامية؛

■ كبر حجم المنظمة والذي غالبا ما يؤدي إلى ترهل إداري وبطالة مقنعة وبيروقراطية عالية وخصوصا في الإدارات الحكومية؛

■ ضعف النظام الرقابي والذي يجعل من الممارسات الفاسدة روتينا ساريا يمر دون مساءلة أو حساب؛

■ استغلال العلاقات مع المسؤولين في الإدارات العليا للممارسات الفاسدة؛

13.I - مظاهر الفساد المالي والإداري: مظاهر عديدة تجسد الفساد المالي والإداري¹⁹:

- الرشوة: وهي تقديم أو استلام عرض أو إغراء بأي شيء " ذو قيمة " بهدف التأثير عن شخص ما لأداء عمل؛

- البيانات والمطالبات غير الصحيحة: كلما قام شخص بتزييف حقيقة مادية أو تقديم بيانات مزيفة عمدا، أو إفشاء معلومات سرية كالمعلومات التي تتعلق بالناقصات الواردة للجهة التي يعمل بها لصالح بعض المتنافسين للحصول عن المال، أو تقديم شكوى مزيفة ينتج عنها

خسارة إقتصادية أو مالية للشخص الذي تم تزوير البيانات الخاصة به؛

- الإختلاس: هو التحويل الإحتيالي لممتلكات عامة أو شخصية من قبل فرد يتولى أمر تسيير هذه الممتلكات؛
- تضارب المصالح: يحدث عندما يكون لفرد مصلحة اقتصادية أو شخصية في عملية تؤثر عكسيا على صاحب(رب عمل) عمل ذلك الشخص؛
- الإبتزاز: هو استخدام سلطة أو نفوذ لتأمين ربح أو فائدة مالية غير قانونية؛
- خسارة العائد على حساب الضريبة أو التملص من الحق: بحيث لا يتم تسليم أو دفع عائد مستحق للحكومة أو لجهة عامة؛
- الكسب غير العادل: بمعنى ممارسة التفضيل في الحصول على ارباح بطريقة غير قانونية؛
- مقاوله وهمية: هي شركة غير موجودة تقدم الفاتورة الخاصة بها ليدفعها شخص مشارك في عملية الشراء؛
- مشتريات متفرقة: تنقسم العقود إلى قسمين أو أكثر لتطويق حدود سلطة الشراء، ومن ثم لتجنب المزايدة التنافسية، وقد يشمل ذلك الرشوة من المقاول لشخص يتعلق بالطرف الآخر؛
- عروض تأمرية، تثبيت السعر أو التلاعب بالعرض: يشكل مجموعة من مقاولين عقود اتفاقية أو ترتيبات لتقليل أو حصر التنافس وقد تشمل هذه الإتفاقية على الرشوة أيضا؛
- إحتيال الدفع المستمر: بحيث يطلب المقاول مدفوعات مستمرة بناء على معلومات خاطئة تقدم للطرف الآخر؛
- زيادة أو تخفيض في قيمة الفواتير: يحدث ذلك عندما يكون هناك بيانات خاطئة متعمدة في قيمة الفاتورة عند المقارنة مع البضائع أو الخدمات التي تم تقديمها أو تلقيها؛

14.I- دور جودة التدقيق في الحد من الفساد المالي والإداري:

تعد جودة التدقيق أحد الآليات التي يمكن تضمينها في إستراتيجية الحد من الفساد المالي والإداري، إذ أن وظائف التدقيق هي أشبه ما تكون بالخدمات الوقائية لحماية أموال الوحدة الاقتصادية وحماية الخطط الإدارية من الانحراف، كذلك تعد إنشائية لأنه تضمن دقة البيانات المستعملة من قبل الإدارة في توجيه السياسة العامة للوحدة الاقتصادية لأنها تدخل التحسينات والتعديلات اللازمة على الإجراءات الإدارية والرقابية والتطورات الحديثة.²⁰

ولتفعيل دور جودة التدقيق في الحد من الفساد، يجب تطوير أدلة للتعامل مع الاحتيال والفساد مصممة ومطورة بحسب معايير التدقيق الدولية، وتعد الأدلة خطوط عريضة تسهل عمل المدقق عند التعامل مع الاحتيال والفساد خلال عملية التدقيق الاعتيادي بغض النظر عن كون التدقيق مالي أو تدقيق أداء، ولهذا فإن الأدلة لا يتم تصميمها حصرا للكشف عن الاحتيال والفساد، ولكن يمكن لهذه الخطوط العامة أن ترشد عمل المدقق في الكشف عن الاحتيال والفساد ينبغي على بعضها أن تصبح جزء من عملية التدقيق الروتينية. إن تطبيق إجراءات رقابة الجودة تتماشى مع سياسات وإجراءات التدقيق الدولي المتعارف عليه منها معيار التدقيق الدولي رقم 220، والذي يستلزم التزام المدققين بمبادئ الاستقلال، والأمانة المهنية والموضوعية، والحفاظ على أخلاقيات العمل والسرية.

15.I- دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري: إن التقيد التام بتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة يعتبر من المدخل الأساسية والضرورية في محاربة الفساد المالي والإداري أو التقليل والحد منه، وكون الشفافية والموضوعية تعد من الأركان الرئيسية لمبادئ الحوكمة فهذا يعني وجود علاقة تأثير متبادلة بين تطبيق المعايير بشكلها الصحيح يؤثر على تعامل أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بشفافية وموضوعية بعيدة عن جميع الشبهات والانحرافات.

يساعد وجود نظام حوكمة الشركات فعال مع وجود درجة عالية من الشفافية والموضوعية والاستقلالية، على تمكين المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح من متابعة الحقوق التي يمتلكونها في الشركات بسهولة، فضلا عن وجود إفصاحات تتمتع بالزاهة والموضوعية تساهم في عدم التلاعب في حقوق أصحاب المصالح، هو الأمر الذي يساهم في تحقيق عملية محاربة الفساد المالي والإداري كما أن دور الجهات المذكورة آنفا في المساءلة وانتخاب وعزل مجلس الإدارة والموافقة على خطط إستراتيجية جديدة سيساهم في الحد أو التقليل من الفساد المالي والإداري.

II - الطريقة والأدوات:

سنحاول من خلال الدراسة الميدانية، التعرف على دور التكامل بين الحوكمة وجودة التدقيق في الحد من الفساد المالي والإداري.

1.II منهج الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على ما إذا كانا للتكامل بين الحوكمة وجودة التدقيق يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري وتحليلها عن طريق برنامج إحصائي SPSS.

2.II مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من المدققين الخارجيين (محافظي الحسابات) لولائي سيدي بلعباس ووهران، حيث تم توزيع 61 استبانة على المجتمع محل الدراسة في حين تم إسترداد 50 إستبانة فقط، وقد تم الاعتماد عليها من أجل القيام بالدراسة واختبار صحة الفرضيات.

3.II أداة الدراسة: قام الباحثان بإعداد استبيان وفق سلم ليكارت الحماسي، حيث تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين:
 < القسم الأول: يخص المتغيرات الديموغرافية لمجتمع الدراسة و المتمثلة في الجنس، المؤهل العلمي و سنوات الخبرة
 < القسم الثاني: عبارة عن ثلاث محاور يتم فيهما اختبار صحة الفرضيات. و هذا حسب الجدول (رقم 01).
الجدول رقم 01: الترميز والتوصيف لمتغيرات الدراسة.

العدد الفقرات	المحاور	العدد
5	المحور الأول: حوكمة الشركات	M1
7	المحور الثاني: جودة التدقيق	M2
7	المحور الثالث: الفساد المالي ودور الحوكمة وجودة التدقيق في الحد منه	M3

المصدر: من إعداد الباحثان.

4.II صدق و ثبات الاستبانة: من أجل اختبار الإتساق الداخلي للإستبيان، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ، والذي تتراوح قيمته نظريا من (0 و1)، الملاحظ من النتيجة أن قيمة معامل ارتباط ألفا مقبولة إحصائيا أكثر من 70%، كلما إقترب المعامل من 1 كلما دل على وجود ثبات عال، حسب (الجدول رقم 02).

الجدول رقم 02: قياس معامل (ألفا كرونباخ).

المحاور	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)
المحور 01 و المحور 02 و المحور 03	0,781

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات SPSS.

5.II تحليل المتغيرات الديمغرافية:

الجدول رقم 03: توزيع الأفراد حسب عينة الدراسة

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	43	86
أنثى	7	14
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول أن فئة الذكور تغلب فئة الأنثى، حيث قدرت فئة الذكور ب 86 % على عكس فئة الأنثى التي قدرت ب 14 % و هذا راجع لطبيعة العمل.

الجدول رقم 04: توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	التكرار	النسب المئوية %
من 30 إلى 40 سنة	24	48
من 41 إلى 50 سنة	19	38
50 سنة فما فوق	7	14
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول أن نسبة السن من 30 إلى 40 سنة، قدرت ب (48%) تليها الفئة التي يتراوح عمرها ما بين 40 إلى 50 سنة ب (38%) و أخيرا الفئة التي تتجاوز 50 سنة ب (14%)، و عليه نستنتج أن أغلبية الفئة محل الدراسة تتمتع بالخبرة المهنية المطلوبة.

الجدول رقم 05: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسب المئوية %
ليسانس	31	62
ماجستير	11	22
دكتوراه	8	16
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه، أن نسبة حاملي شهادة الليسانس هي أعلى فئة بنسبة (62%) تليها في المرتبة الثانية حاملي شهادة الماجستير بنسبة (22) و أخيراً حاملي شهادة الدكتوراه بنسبة (16%) وهذا راجع للشروط الواجب توفرها للحصول على اعتماد مزاوله المهنة.

الجدول رقم 06: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

النسب المئوية%	التكرار	الخبرة
48	24	من 5 إلى 10 سنوات
42	21	من 10 إلى 15 سنة
10	5	أكثر من 15 سنة
100	50	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول أن نسب الفئتين من 5 إلى 10 سنوات و من 10 إلى 15 سنة متقاربة حيث قدرت نسبة الأولى ب 48%، بينما قدرت نسبة الثانية ب 42% و في المرتبة الأخيرة الفئة التي تتجاوز خبرتها 15 سنة ب 10%، وهذا ما يؤكد النتائج السابقة للفئة العمرية.

6. II التحليل الإحصائي و اختبار الفرضيات: سوف نقوم في هذا الجزء بعرض النتائج واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج المتوصل إليها، من أجل تحليل هذه البيانات واختبار الفرضيات تم الاستعانة ببعض المقاييس الإحصائية والتي تم حسابها بإستخدام البرنامج الإحصائي spss مثل: الوسط الحسابي، الإنحراف المعياري، إختبار Anova، Pearson، من أجل إثبات أو نفي الفرضيات.

ولاختبار صحة الفرضيات قمنا باستخدام اختبار (T – test)، حيث قمنا بوضع فرضيتين وهما: الفرضية الصفرية: H_0 و الفرضية البديلة: H_1 .

ولكي نستطيع الحكم، فإننا نقارن مستوى المعنوية (Sig2-tailed) بعتبة المعنوية هامش الخطأ والتي تساوي: 0.05 وهنا نكون أمام حالتين:

◀ الحالة الأولى: إذا كان (Sig2 – tailed) < 0.05 فإننا نقبل H_0 ونرفض H_1 .

◀ الحالة الثانية: إذا كان (Sig2 – tailed) > 0.05 فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 .

• اختبار صحة الفرضية:

◀ الفرضية الصفرية: لا يوجد للتكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة و جودة التدقيق تأثير إيجابي في الحد من الفساد المالي والإداري؛

◀ الفرضية البديلة: يوجد للتكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة و جودة التدقيق تأثير إيجابي في الحد من الفساد المالي والإداري؛

الجدول رقم 07: المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري

عدد العينة	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
50	0,311	3,568	M3
50	0,315	3,501	M2
50	0,305	3,441	M1

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات SPSS.

يلاحظ من خلال الجدول (جدول رقم 07) أن المتغير (M1 الحوكمة) والمكون من 5 فقرات حقق هذا المتغير وسط حسابي (3,441) وانخفاض معياري مقداره (0,305)، مما يشير إلى أن هناك موافقة من عينة الدراسة اتجاه أسئلة هذا المتغير وبدرجة عالية من خلال معرفة أهمية الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة في المؤسسات وأنها معنية بإيجاد وتنظيم الممارسات لحماية حقوق حملة الأسهم وأصحاب المصالح، أما الوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمتغير وهو (جودة التدقيق) فهو على التوالي (3,501)، (0,315) وهذا يؤشر للدور الإيجابي الذي تمارسه جودة التدقيق والتي أجمع أفراد العينة على إجابة إتفق بشدة جداً أن جودة التدقيق تتمثل في أداء عملية التدقيق بفعالية وكفاءة طبقاً لمعايير التدقيق والعمل على الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات، وعلى فقرة التي تبين أن جودة ترتبط ارتباط وثيق بإستقلالية و حيادية محافظ الحسابات وتحديد مستوى جيد للأداء المهني الذي يعمل على الحد من الغش والفساد المالي.

أما الفساد المالي والإداري بمختلف صورته ولعل أبرزها إستغلال الوظيفة العامة والمصادر العامة لتحقيق منافع شخصية أو جماعية بشكل مناف للشرع والأنظمة الرسمية، فقد لاقى وسط حسابي (3,568) وعند إجابة إتفق بشدة و بانحراف معياري (0,311) وهذا يبين إندفاع عينة الدراسة في محاربة الفساد المالي والإداري، كما جاءت جميع الفقرات بأوساط حسابية أعلى من الوسط الفرضي، وهذا يؤشر لأهمية التطرق للموضوع رغم حداثة في مجال البحث لإختلاف أنواع الفساد و مظاهره، كما أجمع أفراد العينة بأتفق جداً على أن مساهمة السياسات المحددة

في مجال المكافآت والرواتب الممنوحة للعاملين في المؤسسات لها دور كبير في الحد من الفساد المالي والإداري، كون هذا الأخير ناتج عن تضارب المصالح و تتسبب فيه عدة عوامل، على هذا الأساس يمكن القول إجمالاً أن هناك إدراك لدى محافظي الحسابات بأهمية جودة التدقيق والحوكمة في محاربة الفساد المالي والإداري وبدرجة أكبر إعطاء أهمية بالغة لمفهوم الفساد.

كما يلاحظ من خلال (الجدول رقم 08) أسفله أنه تم الاعتماد على معامل الارتباط البسيط (Pearson) لاختبار الفرضية الرئيسية والمتمثلة في علاقات الارتباط بين المتغيرين المستقلين (الحوكمة وجودة التدقيق) والمتغير التابع (الفساد المالي والإداري).

الجدول رقم 08: مصفوفة ارتباط بيرسون بين الحوكمة وجودة التدقيق مجتمعة في الحد من الفساد المالي والإداري.

M1+M2	M3	
0,551**	1	الارتباط المتبادل بيرسون (Pearson Correlation)
0		SIG
50	50	N
1	0,551**	الارتباط المتبادل بيرسون (Pearson Correlation)
	0	SIG
50	50	N

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS.

و يتم الحكم على مقدار قوة معامل الارتباط حسب النقاط التالية:

- علاقة ارتباط منخفضة: معامل الارتباط أقل (0,1)؛
- علاقة ارتباط معتدلة: معامل الارتباط بين (0,1 و 0,3)؛
- علاقة ارتباط قوية: معامل الارتباط أعلى من (0,3)؛

حيث يظهر (الجدول رقم 08) مصفوفة الارتباط بأن هناك علاقة ارتباط قوية وموجبة لأن قيمتها أكبر من 0,3 وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%) بين الحوكمة وجودة التدقيق مجتمعة والحد من الفساد المالي والإداري إذ بلغ معامل الارتباط البسيط بين المتغيرين (0,551)، وهذه النتيجة تدعم صحة وإثبات الفرضية بوجود علاقة ودور لحوكمة الشركات وجودة التدقيق في الحد من الفساد المالي والإداري، حيث أظهرت النتائج أن الفساد المالي والإداري تتعدد طرقه وأساليبه من إحتيال وسرقة وتزوير ولا يقتصر على الرشوة فقط.

-وبقصد التأكد من صحة الفرضية المستندة إلى وجود تأثير للحوكمة وجودة التدقيق على محاربة الفساد المالي والإداري حيث يمكن الإستعانة بمخرجات SPSS في الجداول التالية كخطوة لمعرفة الدور والتأثير الذي تحدثه الحوكمة وجودة التدقيق على الفساد المالي والإداري في الجزائر بالاعتماد على ANOVA؛

الجدول رقم (09): تأثير الحوكمة وجودة التدقيق على الفساد المالي والاداري

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.551	.452	.370	.23229

M1+M2، a. Predictors: (Constant)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS.

الجدول رقم (10): اختبار ANOVA تأثير الحوكمة وجودة التدقيق على الفساد المالي والاداري

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig	
1	Regression	3.909	1	3.909	48.695	.000
	Residuel	4.736	49	.080		
	Total	8.644	50			

a. Dependent Variable: M3

b. Predictors: (Constant) ،M1+M2

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS.

- يتبين لنا من خلال الجدول رقم 10 أن تطبيق الشركات لقواعد الحوكمة ووجود الجودة في التدقيق يمارسان تأثير معنوي على محاربة الفساد المالي والإداري داخل المؤسسات الجزائرية، ووافق أفراد العينة أن آليات المراجعة الداخلية والخارجية ودرجة تفعيلها في ظل حوكمة الشركات أحد الوسائل الهامة لمحاربة الفساد المالي والإداري ومنع أساليب الغش والفساد والإحتيال المالي ورفع مستوى الشفافية داخل المؤسسة الجزائرية، كما أكدوا أن قوة وفعالية الرقابة والتدقيق تزيد من إكتشاف الإنحرافات المالية والإدارية.

- كما نلاحظ من خلال اختبار ANOVA أن قيمة $sig = 0,000$ وهي أقل من قيمة الدلالة الافتراضية المقدرة بـ 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على أن للتكامل بين تطبيق الحوكمة وجودة التدقيق تأثير إيجابي في الحد من الفساد المالي والإداري.

III - تحليل النتائج ومناقشتها:

من خلال ما تقدم ومن خلال الدراسة الميدانية التي حاولنا من خلالها معرفة دور التكامل بين جودة التدقيق وحوكمة الشركات في الحد من أساليب الفساد المالي والإداري في البيئة الجزائرية، وجدنا أن هناك دور مهم وكبير لحوكمة الشركات وجودة التدقيق في الكشف عن الفساد المالي والإداري والحد منه، وهذا بالتظليل عن العمليات داخل الوحدات الاقتصادية، ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها تبين:

- أن المدققين على دراية كبيرة بدور وأهمية تطبيق الحوكمة من خلال وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف المؤسسة؛

- هناك ارتباط معنوي بين درجة جودة التدقيق والفساد المالي والإداري وذلك أن جودة التدقيق الناتجة عن قيام الأجهزة التدقيقية بالقيام بعملها بصورة فعالة تبعا للمعايير التدقيقية الدولية التي يمكن أن تساهم في إكتشاف مواضع الخلل والضعف والمخالفات في الوحدات الاقتصادية، الأمر الذي يساعد في الحد من الفساد المالي والإداري ومحاربهته؛

IV - الخلاصة:

من خلال دراستنا لكافة جوانب الموضوع توصلنا إلى أن الفساد المالي والإداري ظاهرة إقتصادية لها أسبابها وأثارها السلبية ليس على الوحدات الاقتصادية فقط وإنما على الاقتصاد ككل، فالفساد المالي والإداري يساهم بدرجة كبيرة في انهيار المؤسسات أو حدوث خسائر كبيرة لديها وخروجها من السوق وضياع أموال المساهمين، حيث تؤدي حوكمة الشركات وجودة التدقيق دور هام في ضبط الأداء المالي فالتكامل بينهما يقوم على مكافحة كل أشكال الفساد المالي والإداري، فكلاهما تعد كأسلوب رقابي يمنع كل من يحاول التلاعب بأموال المؤسسات خوفا من العقاب.

حيث أن وجود نظام حوكمة الشركات فعال مع وجود درجة عالية من الشفافية والموضوعية والاستقلالية، يساهم في تمكين المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح من متابعة الحقوق التي يمتلكونها في الشركات بسهولة، كما تساهم جودة التدقيق وهي أكثر الأساليب فعالية في مجال محاربة الفساد من خلال رأي المدقق حول سلامة القوائم المالية بالإيجاب أو السلب وبالتالي يقع على المدقق مسؤولية إكتشاف الفساد.

حيث أظهرت الدراسة جملة من النتائج يمكن إيجازها:

- هناك إرتباط معنوي بين نظام الحوكمة والفساد المالي والإداري لأن التقيد بتطبيق الحوكمة الرشيدة في الشركات يجعل منها مدخل مهم وضروري قادر على محاربة الفساد والتصدي له؛
- إن تطبيق حوكمة الشركات يعتبر إحدى الأدوات الوقائية من حدوث الأزمات المالية والحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري كما أن تطبيقها حاليا يبقى حكرا تطبيقه في الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية؛
- هناك دور كبير وعلاقة إرتباط وثيقة وموجبة بين الحوكمة وجودة التدقيق معا في محاربة الفساد المالي والإداري، وهذا ما يؤكد صحة إثبات الفرضية؛

أهم ما تم التوصل إليه من خلال هذه الدراسة:

- على الرغم من أن نتائج الدراسة التي أثبتت أنه يوجد علاقة بين جودة التدقيق وحوكمة الشركات ولها دور كبير في الحد من شتى أنواع الفساد المالي والإداري، غير أن هذا لا ينفي أنه توجد نقائص بشكل متباين في دور كل منها في الحد من الفساد ومحاربة كل أساليبه وهذا ما يسمح للبحوث القادمة أن تتطرق للدراسة في أسباب هذا الفساد قبل البدء في معالجته؛
- ضرورة قيام السلطات التشريعية بإصدار قوانين تلزم المدققين الداخليين والخارجيين بإبلاغ سلطات الادعاء العام بوقائع أية مخالفات مالية جسيمة، أو فساد إداري صادر من مجلس الإدارة، أو تحت مظلته أو تواطئهم تشديد العقوبات الجنائية للمخالفات العمدية؛
- ضرورة تفعيل آليات الرقابة والمساءلة والضببط والعمل على تطبيق معايير الشفافية؛
- ضرورة عمل الجزائر على تطوير التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد والاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال؛

07	تفرض الحوكمة مبدأ الثواب والعقاب على المدققين من خلال المدققين من خلال إعطائهم مكافأة تشجيعية أو معنوية أو تفرض عليهم عقوبات وتضمنات مالية تساهم في تحسين جودة التدقيق.
----	---

المحور الثالث: التكامل بين الحوكمة وجودة التدقيق كاستراتيجية لمكافحة الفساد المالي والإداري

الرقم	الفقرة	اتفق جدا	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
01	يعد الفساد مفهوم واسع يعبر عن انعدام قيم أخلاق مهنة التدقيق وغياب الأسس والضوابط التي تحكم السلوك الإنساني.					
02	الرشوة لا تعد الشكل الوحيد للفساد وإنما هنالك طرق أخرى مثل الاحتيال والسرقة والتزوير ولاختلاس و إستغلال الوظيفة العامة لتحقيق منافع شخصية بشكل مناف للشرع والأنظمة الرسمية.					
03	يتجسد الفساد المالي والإداري في الانحرافات المالية والإدارية التي تكشفها قوة وفعالية الرقابة والتدقيق.					
04	يساهم وضع سياسات محددة في مجال المكافآت والرواتب الممنوحة للعاملين في الوحدات المعنية في الحد من الفساد المالي والإداري.					
05	آليات التدقيق الداخلي والخارجي وتفعيلها في ظل حوكمة الشركات أحد الوسائل الهامة لمكافحة الفساد المالي والإداري.					
06	ينبغي تفعيل مبادئ الحوكمة وجودة التدقيق في كونهما تمثلان أداة مهمة في معالجة مظاهر الفساد المالي والإداري والحد من مسبباتها.					
07	من أهداف حوكمة الشركات وجودة التدقيق هي محاربة ومكافحة الفساد عموما والفساد المالي خصوصا والتخفيف منه لأكبر درجة ممكنة.					

– الإحالات والمراجع :

1. عبد الرحمن رشوان(2017)، تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات و حوكمة تكنولوجيا المعلومات، مجلة العلوم الانسانية، جامعة فلسطين، ص.ص7-8.
2. Institute European Corporate Governance (2014), **the Financial aspects of Corporate Governance**, europe: the Committee on the Financial aspects of Corporate governance.
3. بلقاسم بوفاتح، عبد القادر بلعربي(2016)، التكامل بين التدقيق الخارجي والآليات الداخلية كأساس لتفعيل الحوكمة، مجلة الباحث الاقتصادي ، الجزائر، ص253.
4. محمد الطويل عصام (2018)، أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح -دراسة تطبيقية-، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، العدد التاسع ، فلسطين: جامعة الأقصى، ص257.
5. Adalbert, W. (2019), **Financial Development , Economic Groth and Corporate Governance**, Working paper Series, www.econpapers.repec.org/paper/frafranaf/12htm.
6. Alamgir(2007), **Corporate Governance: A Risk Perspective**, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, pp 7 – 8.
7. بن عواق شرف الدين أمين(2015)، تطبيقات حوكمة الشركات و دورها في محاسبة الفساد المالي والإداري، مجلة الباحث، سطيف، ص145.
8. نعمة ابو اسماعيل، فتيحة منخاش (2013)، مدى تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي"، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات و الاقتصاديات، الجزائر: الشلف: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلي، ص192.
9. نشيدة أحططاش (2019) ، تأثير عوامل جودة التدقيق الخارجي المتعلقة بالمدقق على موثوقية القوائم المالية : دراسة إستطلاعية لعينة من محافظي الحسابات في الجزائر، مجلة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، الجزائر: جامعة سطيف، ص135.
10. ناصر دادوي عدون، امينة فداق (2011)، دور مجلس الإدارة كهيكل حوكمة في جودة التدقيق الخارجي على مستوى عينة من المؤسسات الجزائرية ، مجلة الإصلاح الاقتصادي و الاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 10 ، ص185.
11. نشيدة أحططاش (2019) ، تأثير عوامل جودة التدقيق الخارجي المتعلقة بالمدقق على موثوقية القوائم المالية : دراسة إستطلاعية لعينة من محافظي الحسابات في الجزائر، مجلة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، الجزائر: جامعة سطيف، ص135.
12. هبة صنهاجي، عبد القادر عاودي، ومحمد العبد عمارة (2017)، أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في تحسين جودة التدقيق الخارجي، مجلة العلوم الإدارية و المالية، المجلد 01، العدد 01، الجزائر، الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر ، ص433.
13. كهيبة رشام (2016)، جودة التدقيق كأسلوب للحد من الغش و الفساد المالي، مجلة المعارف، العدد 20، الجزائر: قسم العلوم الاقتصادية، ص.ص187-188
14. سامية حمريش(2018)، الفساد المالي و الإداري :أسبابه، مظاهره و آليات الوقاية منه مع عرض لأهم التجارب الدولية لمكافحة، مجلة المنار دولية للبحوث و الدراسات القانونية و السياسية، العدد الخامس، الجزائر : جامعة يحيى فارس المدينة كلية الحقوق و العلوم السياسية، ص278.
15. محمد خميسي بن رجم، حكيمه حليمي (2012)، الفساد المالي والإداري – مدخل لظاهرة غسيل الأموال وانتشارها، المؤتمر الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، بسكرة: جامعة محمد خيضر، ص05.
16. عبد العالي حاحة(2013)، الآليات القانونية لمكافحة الفساد المالي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الحقوق، الجزائر، بسكرة: جامعة محمد خيضر، ص105.

17. سامية حمريش (2018)، الفساد المالي والإداري: أسبابه، مظاهره وآليات الوقاية منه مع عرض لأهم التجارب الدولية لمكافحة، مجلة المنار دولية للبحوث و الدراسات القانونية و السياسية، العدد الخامس، الجزائر: جامعة يحيى فارس المدية كلية الحقوق و العلوم السياسية، ص 279.
18. ميلود تومي، محمد لين علون (2016)، التدقيق الداخلي كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، الجزائر، الوادي: جامعة الشهيد حمة لخضر، ص 212.
19. ميلود تومي، محمد لين علون (2016)، التدقيق الداخلي كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، الجزائر، الوادي: جامعة الشهيد حمة لخضر، ص 213.
20. كامل حمد مني (2016)، دور الاتجاهات المعاصرة للتدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي والإداري، مجلة المحاسب للعلوم المحاسبية والتدقيقية، المجلد 23، العدد 45، الجزائر، ص 190.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

خيثري الخادم، لزرق محمد (2021)، التكامل بين حوكمة الشركات و جودة التدقيق و دوره في الحد من الفساد المالي و الإداري - دراسة ميدانية على عينة من محافظي حسابات لولايي سيدي بلعباس ووهران-. مجلة المؤسسة، المجلد 10 (العدد 01)، الجزائر: جامعة الجزائر-3، ص.ص 309-321.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

مجلة المؤسسة مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Entreprise Review is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.